

وسط ترقب الأسواق لمناقشة أوضاع أسواق الطاقة

أسعار النفط ترتفع على وقع اجتماع أوبك+.. والأنظار تتجه للسعودية

بوادر تحول بموقف روسيا.. مستعدون
لخفض 1.6 مليون برميل يومياً

قال مسئول بوزارة الطاقة لم تكشف عن هويته، إن روسيا مستعدة لخفض إنتاجها النفطي بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً، وذلك قبل ساعات من مؤتمر لأكبر منتجي الخام في العالم.

وقالت متحدثة باسم الوزارة إن روسيا مستعدة للمشاركة في اتفاق لخفض الإنتاج بين أكبر منتجي النفط، الذين يشكلون ما يعرف بمجموعة أوبك+ بما يتماشى مع حصتها في إنتاج الخام للدول التي يشملها الاتفاق. ويبلغ إنتاج النفط الروسي حوالي 11.29 مليون برميل يومياً.

وأغلقت عقود «برنت» مرتفعة 97 سنتاً، أو 3.04 بالمئة، عند 32.84 دولار للبرميل، بينما سجلت العقود الآجلة للنفط الأميركي عند التسوية 25.09 دولار للبرميل، مرتفعة 1.46 دولار أو 6.2 بالمئة.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يكون اجتماع من المقرر عقده عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، اليوم، بين



يتجدد على أساسها أسعار الخامات الإيرانية والكويتية والعراقية، وتؤثر على أكثر من 12 مليون برميل يومياً من النفط المتجه إلى آسيا.

إلى ذلك، أشار المصدر إلى أن السعودية تريد تجنب ما حدث في مارس عندما انهارت محادثات النفط بسبب عدم تعاون روسيا مع بقية أوبك.

تأتي هذه التطورات على وقع دعوة الملكة العربية السعودية إلى عقد اجتماع عاجل لدول أوبك+ ومجموعة من الدول الأخرى، سعياً للوصول إلى اتفاق عادل يعيد التوازن المنشود للأسواق البترولية.

وأشار المصدر السعودي المطلع «إنه إجراء غير مسبق لم تأخذه أرامكو من قبل. أسعار البيع الرسمية لشهر مايو أيار ستعتمد على ما سيسفر عنه اجتماع أوبك+، نذير لما سوسعا لإنجاحه، بما في ذلك أخذ هذه الخطوة غير العادية لتأجيل أسعار البيع الرسمية».

وتصدر أرامكو عادة أسعار البيع الرسمية بحلول 5 من كل شهر، والتي

تجدر الإشارة إلى أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية أمس قد أشارت إلى أنه من المتوقع انخفاض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام 470 ألف برميل يومياً، وإن الطلب من المقرر أن يهبط بنحو 1.3 مليون برميل يومياً في 2020.

وأرجح أن أسعار النفط السعودي إعلان أسعار البيع الرسمية لخاماتها لشهر مايو أيار حتى العاشر من أبريل، انتظاراً لما سيسفر عنه اجتماع بين أوبك وحلفائها بخصوص تخفيضات إنتاج محتملة.

وأشار المصدر السعودي المطلع «إنه إجراء غير مسبق لم تأخذه أرامكو من قبل. أسعار البيع الرسمية لشهر مايو أيار ستعتمد على ما سيسفر عنه اجتماع أوبك+، نذير لما سوسعا لإنجاحه، بما في ذلك أخذ هذه الخطوة غير العادية لتأجيل أسعار البيع الرسمية».

وتصدر أرامكو عادة أسعار البيع الرسمية بحلول 5 من كل شهر، والتي

جاءت دعوة المملكة إلى عقد اجتماع عاجل لدول أوبك+ ومجموعة من الدول الأخرى، أمس الخميس بهدف السعي للوصول إلى اتفاق عادل يعيد التوازن المنشود للأسواق البترولية.

وارتفعت أسعار النفط، أمس الخميس، حيث حقق خام برنت مكاسب بنسبة 1.83 بالمئة، إلى 33.44 دولار، فيما ارتفع الخام الأميركي 4.3 بالمئة، إلى 26.16 دولار.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق بين السعودية وبقية أعضاء أوبك وروسيا، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، على خفض الإنتاج، لكن ذلك الاتفاق قد يتوقف على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستنتزم إلى التخفيضات.

وفي هذا السياق، قالت وزارة الطاقة الأميركية الثلاثاء إن الإنتاج الأمريكي ينخفض بالفعل بدون تدخل من جانب الحكومة.

إن تشارك الولايات المتحدة».

ويذهب أغلب التوقعات إلى توافق المنتجين على إجراء تخفيضات إنتاجية مؤثرة يمكن أن تدعم الأسعار وتسهم في علاج الخلل بين وفرة العرض وضعف الطلب، ما أدى إلى نمو قياسي في مستوى المخزونات النفطية، وهدد استمرارية العديد من الشركات خاصة من أصحاب التكلفة المرتفعة، تحديداً من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة.

إلى التخفيضات. وقالت وزارة الطاقة الأميركية إن الإنتاج الأميركي ينخفض بالفعل دون تدخل من جانب الحكومة، مضيفة أنه «من المتوقع انخفاض إنتاج الخام الأميركي 470 ألف برميل يومياً وهبوط الطلب بنحو 1.3 مليون برميل يومياً في 2020»، وذكرت «إيه. إن. زد» للأبحاث في مذكرة أن «السعودية وروسيا ستواصلان إبرام اتفاق.. الواضح هو أنه يجب

أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وحلفائها بمن فيهم روسيا، أكثر نجاحاً من اجتماع عقده في أوائل (مارس)، لكن المخاوف تظل موجودة بشأن دور الولايات المتحدة في أي تخفيضات للإنتاج.

وقال كيم كوانج ومن المرجح أن تتفق «أوبك» وروسيا، المجموعة المعروفة باسم «أوبك+»، على خفض الإنتاج، لكن ذلك الاتفاق قد يتوقف على إذا ما كانت الولايات المتحدة ستنتزم

ارتفعت 3184.8 طن بنهاية الربع الأول 2020

حيازة صناديق الاستثمار بالذهب عند أعلى مستوى على الإطلاق



الاستثمار بالذهب المتداول والمدرجة في جميع المناطق تدفقت قوية خلال الشهر».

ويبلغ حجم تدفقات الصناديق للاستثمار بالذهب خلال الفترة نحو 23 مليار دولار، وهو أعلى من حيث القيمة ربع سنوية على الإطلاق، والأكبر من حيث الكمية منذ 2016، حسب البيانات.

وكانت صناديق الذهب أضافت نحو 659 طناً خلال العام الماضي، بأعلى مستوى سنوي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008.

وتوقع التقرير، أن تستمر الدوافع الأخيرة للطلب على الاستثمار بالذهب سواء حالة عدم اليقين في الأسواق، وتحسين تكلفة الفرصة البديلة لعقد الذهب مع انخفاض العائدات.

ولفت إلى أن خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة إلى الصفر في المستقبل، يمكن أن يكون جيداً لإداء الذهب لأنه يميل إلى الانتعاش خلال دورات التيسير.

أظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي، ارتفاع حيازة صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة من الذهب، بنسبة 9.7 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الأول 2020، لتسجل أعلى مستوى على الإطلاق، وسط تزايد حالة عدم اليقين بسبب «كورونا».

وذكر المجلس في بيان، أن «الصناديق المتداولة حول العالم أضافت نحو 298 طناً من المعدن الأصفر، بالربع الأول الماضي، لترتفع حيازتها إلى 3184.8 طناً».

وأشار المجلس إلى «استمرار حالة عدم اليقين حول الآثار الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل، لتقضي فيروس كورونا، في دفع التقلبات الحادة عبر العديد من الأصول، تاركاً الأسهم العالمية في منطقة السوق الهابطة».

وتابع: «تحمل تداعيات تفشي الفيروس في تشجيع التدفقات إلى الملاذ الآمن، مثل سندات الخزنة الأميركية والذهب.. لذا شهدت صناديق

غولدمان ساكس؛
صدمة النفط أكبر من
خفض الإنتاج المقترح

استبق بنك «غولدمان ساكس» اجتماعاً لكبار منتجي النفط حول العالم، وأعلن أن صدمة النفط الحالية أكبر من الأرقام المقترحة لخفض إنتاج الخام، في حال تم الاتفاق عليها خلال الطاولة الافتراضية التي ستلتئم اليوم.

وقد كبار منتجي النفط حول العالم ضمن تحالف «أوبك+» ومنتجين خارجيه، أمس الخميس، اجتماعاً عاجلاً دعت له السعودية الأسبوع الماضي، بهدف إعادة الاستقرار للأسواق، عبر تنفيذ خفض بين 10 - 15 مليون برميل يومياً.

وقال جولدمان ساكس في مذكرة بحثية، الخميس، إن الخفض المقترح والمرجح اعتماداً اليوم بعشرة ملايين برميل يومياً، لن يكفي لإحداث التوازن بين العرض والطلب.

وذكر البنك أن حجم الخفض المقترح أقل بكثير من حجم أزمة فائض النفط في الأسواق العالمية. وأضاف: «لن تكون هناك قدرة على تحقيق التوازن، إلا بتعميق أكبر في خفض الإنتاج».

وتسببت جائحة كورونا وتفشيها عالمياً، خاصة لدى الاقتصادات الصناعية الكبرى، في تراجع حاد بالطلب على الخام، قدرته مؤسسات وبنوك استثمار بـ 20 بالمئة، أي 20 مليون برميل.

وقدعت عقود برنت 50 بالمئة من قيمتها منذ مطلع العام الجاري، حتى بداية تعاملات الخميس، من متوسط 66.3 دولاراً للبرميل بنهاية تعاملات 2019، إلى 33.4 دولاراً حالياً.

منظمة التجارة العالمية تتوقع
تراجع التجارة بنسبة 32%

توقعت منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة العالمية في السلع هذا العام بسبب جائحة مرض كوفيد-19، قبل أن تسجل انتعاشاً محتملاً في 2021.

ووضعت منظمة التجارة العالمية نطاقاً واسعاً للتراجع في العام الحالي، ليترشح بين 13 و32 بالمئة، قائلة إنه لا تزال هناك ضبابية تختنق التأثير الاقتصادي للأزمة الصحية غير المسبوقة.

وقالت المنظمة -التي مقرها جنيف- إنه بالنسبة لعام 2021 فتتوقع انتعاشاً يتراوح بين 21 و24 بالمئة، مع توقف النتيجة بشكل كبير على مدة التقاضي وفعالية ردود الأفعال على صعيد السياسات.

وقال رئيس المنظمة روبرتو إنزيفيدو إن «التراجع الحتمي في التجارة والإنتاج ستكون له عواقب مؤلمة بالنسبة للأفراد والشركات، فضلاً عن المعاناة الإنسانية التي تسبب فيها هذا المرض».

ورأى إنزيفيدو أن من المهم تحديد وجهة السياسة الاقتصادية الآن، مشيراً إلى أن من الممكن حدوث تعاف سريع وقوي إذا سارت الأمور بشكل مثالي، «وإذا تعاونت الدول سنشهد تعافياً أسرع مما كانت كل دولة ستحددها لنفسها منفردة».

هاثلة بوجه عام. وحذرت منظمة التجارة العالمية من أن أزمة التجارة العالمية ستكون «على الأرجح أكبر من الانكماش في التجارة الناتجة عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009».

وقال التقرير إنه إذا كانت سيزداد احتمالاً كلما نظر رجال الأعمال والمستهلكون إلى الأزمة باعتبارها صدمة عينية، لكنها أيضاً حدثت مرة واحدة فقط، وقال إنزيفيدو إن الاستثمارات ونفقات الاستهلاك ستعاود زيادتها سريعاً على هذا الأساس.

وقالت منظمة التجارة العالمية إنه «بسبب القيود المفروضة على السفر والتباعد الاجتماعي لإبطاء انتشار المرض، تأثرت عروض العمالة والنقل والسفر بشكل مباشر».

ويتوقع السيناريو المتفائل - وفقاً للمنظمة - أن يعاود الاقتصاد التعافي مرة أخرى في النصف الثاني من العام الحالي، حتى مع انكماشه في النصف الأول.

ورأت المنظمة أن التعافي سيزداد احتمالاً كلما نظر رجال الأعمال والمستهلكون إلى الأزمة باعتبارها صدمة عينية، لكنها أيضاً حدثت مرة واحدة فقط، وقال إنزيفيدو إن الاستثمارات ونفقات الاستهلاك ستعاود زيادتها سريعاً على هذا الأساس.

وقالت منظمة التجارة العالمية إنه «بسبب القيود المفروضة على السفر والتباعد الاجتماعي لإبطاء انتشار المرض، تأثرت عروض العمالة والنقل والسفر بشكل مباشر».

بنك فرنسا يتوقع مرور البلاد بأسوأ
ركود اقتصادي بسبب «كورونا»

رجح بنك فرنسا المركزي دخول البلاد في أسوأ مرحلة ركود اقتصادي متوقعا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي 6 بالمئة في الربع الأول من العام الجاري بسبب تفشي فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد 19).

وذكر البنك في تقريره حول التقييم الاقتصادي أن «فرنسا شهدت نقسا سلبيا طفيفا في الربع الأخير من عام 2019 ولكن هذا الوضع تفاقم بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 بالمئة عن كل أسبوعين منذ فرض الإغلاق في البلاد والذي يترجم بنحو 6 بالمئة خلال الربع الأول، وأضاف أن النشاط الاقتصادي انخفض بنحو الثلث خلال فترة الإغلاق الممتدة لأربعة أسابيع فضلا عن ارتفاع العجز الحكومي بنسبة 4 بالمئة في نفس الفترة. وفي سياق الأزمة قال رئيس الوزراء الفرنسي ادوار فيليب إن بلاده قد تكون

بلغت مرحلة «الاستقرار» فيما يتعلق بالإحصاءات الخاصة بالجائحة نظرا لتراجع عدد الحالات الحرجة التي يتم ادخالها إلى المستشفيات بيد أنه أكد أن «لحظة إنهاء الإغلاق لم تات بعد».

وشدد فيليب في كلمته أمام البرلمان على ضرورة توخي الحذر ومواصله احترام الاوامر بالبقاء داخل المنازل وعدم محاولة خرق حالة الإغلاق المفروضة. وبحسب اخر إحصاءات وزارة الصحة الفرنسية بلغت أعداد الوفيات جراء الإصابة بفيروس (كورونا) المستجد إلى 10328 حالة في ظل استمرار تفشي الفيروس.

بلغت مرحلة «الاستقرار» فيما يتعلق بالإحصاءات الخاصة بالجائحة نظرا لتراجع عدد الحالات الحرجة التي يتم ادخالها إلى المستشفيات بيد أنه أكد أن «لحظة إنهاء الإغلاق لم تات بعد».

وشدد فيليب في كلمته أمام البرلمان على ضرورة توخي الحذر ومواصله احترام الاوامر بالبقاء داخل المنازل وعدم محاولة خرق حالة الإغلاق المفروضة. وبحسب اخر إحصاءات وزارة الصحة الفرنسية بلغت أعداد الوفيات جراء الإصابة بفيروس (كورونا) المستجد إلى 10328 حالة في ظل استمرار تفشي الفيروس.

روما: للدولة دور رئيسي
لإعادة إنعاش الاقتصاد
عقب جائحة «كورونا»

أكد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو ضرورة قيام الدولة بدور محفز رئيسي لانعاش الاقتصاد من اعرق أزمة تمر بها البلاد جراء جائحة فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد 19).

وقال دي مايو القيادي في حزب (الخمس نجوم) صاحب الأغلبية النسبية في موقعه الإلكتروني إن إيطاليا «تحتاج لدور قوي للدولة في عملية إعادة الانطلاق» واستئناف الحياة الاقتصادية في إشارة إلى المرسوم الحكومي الصادر أمس بزيادة ضح سيولة مالية تصل إلى 800 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد وتسفيد منه الشركات.

وأضاف الوزير أن (مرسوم السيولة) الجديد يحتوي على «ضمانات ائتمانية بقيمة 50 مليار يورو (55 مليار دولار) لدعم الصادرات الإيطالية إلى الأسواق العالمية»، في ظل الأزمة الاقتصادية الأشد، التي مرت بالبلاد.

وأوضح أن الحكومة أدرجت في المرسوم «قواعد جديدة لتعزيز صلاحيات (الحصة الوازنة)» التي توحيها وزارة الخزانة في ملكية الشركات والأصول الاستراتيجية والرئيسية كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008».

وأشار إلى أن «إيطاليا لن تصبح متجرا للتلوسق ولن نسمح بفضل القواعد المستخدمة بأن يأتي احد لشراء ما وصفه ب«جواهر الدولة»، من الشركات في القطاعات التي تتعرض للتعرض جراء الأزمة».

خارج الكتلة الأوروبية

«الاستثمار الأوروبي»: 5.6 مليار
دولار للتصدي لـ «كورونا»

الأوروبي. ولفيت البيان إلى تواصل بنك الاستثمار الأوروبي على مدى الأيام الماضية مع عملاء من القطاعين العام والخاص في أكثر من 100 دولة خارج أوروبا لتحديد أكثر السبل فعالية لتعزيز أدوات التأهب في مجالي الصحة العامة ومرونة الأعمال.

عيشهم، وأوضح أن هذه الأزمة ستؤدي إلى تدمير شبكات المشاريع التجارية وتفاقم محنة الديون القائمة بالفعل لاسيما في البلدان الضعيفة مشيراً إلى أن البنك سيحدد خلال الأسابيع القادمة أوجه جديدة للاستثمارات في مجالي الصحة والأعمال خارج الاتحاد

أعلن بنك الاستثمار الأوروبي عن تخصيص ما يصل إلى 5.6 مليار يورو (5.6 مليار دولار) للتصدي لجائحة فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد 19) خارج الكتلة الأوروبية.

وذكر البنك التابع للاتحاد الأوروبي والسذي يتخذ من لوكسمبورغ مقراً له في بيان صحفي أن المبلغ سيوزع الاستثمار الصحي العاجل ويسرع بتقديم الدعم الطويل الأجل لاستثمارات القطاع الخاص في أكثر من 100 بلد حول العالم.

وأضاف أن الجائحة تعصف بالفعل بالعديد من البلدان وسيكون لها عواقب اقتصادية عميقة في جميع أنحاء العالم مشيراً إلى أن العديد من الأفراد سيفقدون وظائفهم وسيل